الإمام الخامنئی يبلغ السياسات العامة للإنتاج الوطنی و دعم العمل و رأس المال الإيرانی - 13 /Feb/ 2013

تنفيذاً للبند الأول من المادة 110 من دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، أبلغ سماحة آية الله العظمى السيد على الخامنئی قائد الثورة الإسلامية السياسات العامّة للإنتاج الوطنی و دعم العمل و رأس المال الإيرانی بعد تشاوره مع مجمع تشخيص مصلحة النظام الإسلامی، و كلّف الحكومة الإسراع فی تنفيذ هذه السياسات خلال أقل مدة زمنية ممكنة، و تنظيم السبل و الأساليب لذلک و متابعة الشؤون القانونية ذات الصلة.

و فی ما يلی ترجمة نص السياسات العامة للإنتاج الوطنی و دعم العمل و رأس المال الإيرانی، التی أبلغها سماحته لرؤساء السلطات الثلاث و رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام الإسلامی:

بسم الله الرحمن الرحيم

السياسات العامة للإنتاج الوطنی و دعم العمل و رأس المال الإيرانی

1 - رفع القدرة على التنافس و زيادة الفائدة من الإنتاج عن طريق:

- إصلاح و إعادة تشكيل بنية الإنتاج الوطنی.

- خفض التكاليف و تحسين جودة الإنتاج.

- اتخاذ أنواع التدابير التشجيعية و الجزائية.

- تحسين عوامل الإنتاج.

2 - توجيه و تعزيز البحث العلمی و التنمية و الإبداعات و بناها التحتية، و الاستفادة منها بهدف:

- رفع المستوى النوعی و الكمّی للإنتاج الوطنی.

- رفع مستوى الصناعة الداخلية إلى المنتج النهائی.

- دعم الطابع التجاری للتقنية و الصناعة و الاستفادة من استقطاب و نقل العلوم التقنية و التقنيات العصرية و إيجاد نظام وطنی للإبداع.

3 - تنمية الاقتصاد ذی المحورية العلمية بالتشديد على تنمية عناصره الأصلية بما فيها: البنى التحتية الاتصالاتية، و تمهيدات تبديل منجزات البحوث العلمية إلى تقنيات و نشر استخدامها، و الدعم القانونی لحقوق الشخصيات الطبيعية و الاعتبارية، و ربط القطاعات العلمية و البحثية بقطاعات الإنتاج فی البلاد.

4 – دعم إنتاج المنتجات ذات الطبيعة الاستراتيجية التى تحتاج إليها الاستهلاكات العامة أو قطاع الإنتاج فى البلاد.

5 – استكمال سلسلة الإنتاج من المواد الخام إلى المنتجات النهائية بمراعاة مبدأ التنافس و الابتعاد عن بيع الخامات خلال فترة زمنية معينة.

6 – دعم إنتاج المنتجات التى يكون لعرضها التنافسى مردودات إيجابية من العملة الصعبة أو مردودات سلبية من استهلاک العملة الصعبة.

7 – إدارة مصادر العملة الصعبة بالتشديد على تأمين احتياجات الإنتاج الوطنى و توفير فرص العمل و استقرار قيمة العملة الوطنية.

8 – تحسين أجواء العمل و التجارة بهدف زيادة الإنتاج الوطنى و إصلاح الأرضيات و المقدمات الثقافية و القانونية و التنفيذية و الإدارية.

9 – زيادة أسهم القطاعات التعاونية و الخصوصية فى الإنتاج الوطنى عن طريق:

– تعزيز المحفزات و العزيمة الوطنية و التأكيد و التسريع فى التنفيذ الكامل لسياسات المادة 44 ، و مراعاة الانضباط المالى و الموازنى للحكومة.

– رفع التمييز بين القطاعات الحكومية و القطاعات الخاصة و التعاونية.

– تنظيم و حماية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل رفع كفاءتها.

10 – تنظيم دور المؤسسات الاقتصادية العامة غير الحكومية باتجاه الإنتاج الوطنى.

11 – مضاعفة الشفافية و إعلان الإحصائيات و المعلومات فى الوقت المناسب، و تسهيل الحصول عليها، و الإعلان عن أبعاد و فرص الاستثمار و المستثمرين فى المجالات المختلفة، و المجابهة الجادة لكل حالات التمتع الخاص بالمعلومات.

12 – تأهيل و رفع مستوى الفائدة فى ما يخصّ القوى العاملة بتكريس المحفزات و المهارات و الإبداع و توفير حالة تلاؤم بين المراكز التعليمية و البحثية و بين احتياجات سوق العمل.

13 – توفير الأرضيات و التنظيم فى مجال العمالة و فرص العمل و حركة القوى الإيرانية العاملة على المستوى الوطنى و الإقليمى و العالمى.

14 – رفع مستوى الأرصدة الإنسانية و الطبيعية و الاجتماعية و الموضوعية بالتشديد على تنمية المؤسسات الشعبية

من أجل نمو الإنتاج الوطنی.

15 – تنمية ثقافة دعم رأس المال و العمل و البضائع و الخدمات الإيرانية و الاستفادة من آراء المتخصصين و الخبراء فی اتخاذ القرارات الاقتصادية.

16 – الحؤول دون إهدار و تجميد الأرصدة الموضوعية و الإنسانية الإيرانية بالتشديد على إيجاد و تنمية خدمات تقنية و استشارية خارج نطاق المؤسسات، و رفع مستوى المردودات الاقتصادية لهذه الأرصدة فی شتى القطاعات الاقتصادية.

17 – تنمية تنوّع أدوات الاستثمار فی سوق المال و استكمال بناها، و اتخاذ سياسات تشجيعية لمشاركة عموم الناس و المستثمرين الداخليين و الدوليين و خصوصاً الإقليميين فی سوق المال.

18 – دعم الباحثين و المستثمرين و تشجيع دخول الرساميل الإيرانية إلى مجالات الاستثمار المنطوية على مجازفات بما فی ذلک البحث العلمی و التنمية، بتأسيس صناديق شراكة أو ضمانة للاستثمار فی هذا المجال.

19 – تأهيل إدارة المصادر الموجودة فی صندوق التنمية الوطنية باتجاه تحسين و تعضيد الإمكانيات الإنتاجية و رفع المستوى النوعی للعمل و رأس المال الإيرانی.

20 – تنقيح و إصلاح القوانين و الضوابط (و منها إصلاح القوانين المالية و المصرفية و الضمان الاجتماعی و الضرائب) لتسهيل العمل و النشاط فی القطاعات الإنتاجية و رفع عقبات الاستثمار على المستوى الوطنی وفق منحى الثبات النسبی فی القوانين.

21 – تأهيل نظام توزيع البضائع و الخدمات باستخدام الأساليب الشفافة و الإعلام الواضح، و التقليل من الوسائط غير الضرورية و غير الكفوءة.

22 – تنمية المصادر المالية و تأهيل إدارتها باتجاه رفع قدرة الإنتاج الوطنی، و خفض تكاليف التأمين المالی اللازمة خصوصاً عن طريق تنظيم و تطوير و دعم المؤسسات المالية التنموية و التأمينية.

23 – الحؤول دون ظهور حالات احتكار فی عجلة الإنتاج و التجارة إلى حين الاستهلاک.